الأمم المتحدة

A/C.3/62/SR.41

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
29 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة مالينوفسكا (نائب الرئيس) . . . . . (لاتفيا)

المحتويات

البند ٤٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

07-59042 (A)

في غياب السيد وولف (جامايكا) تولّت الرئاسة السيدة مالينوفسكا (لاتفيا)، نائبة الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٤٢ من جدول الأعمال تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/62/12 و Add.1 و A/62/316)

١ - **السيد راشكوف** (بيلاروس): قال إن هناك نظاماً شاملاً للحماية القانونية والاجتماعية لملتمسي اللجوء في بيلاروس. وقد تم إدماج المعايير الدولية ذات الصلة في التشريعات المحلية وأعلن الخبراء الدوليون أن هذه التشريعات من أحسن التشريعات من هذا النوع في كومنولث الدول المستقلة. وفي عام ٢٠٠١ انضمت بيلاروس إلى أطراف اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. ووزارة الشؤون الداخلية هي المسؤولة عن تنفيذ سياسة الدولة بشأن الهجرة القسرية وتنسيق الأنشطة المتصلة التي تضطلع بها الآليات الوطنية الأخرى. ومنذ عام ١٩٩٧ ورد أكثر من ٣ ٠٠٠ طلب لجوء من ٤٣ بلداً وحتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تم منح ٧٩٩ لاجئاً من ١٣ بلداً حق اللجوء. وقد أخذ الآن عدد طلبات اللجوء في بيلاروس في الانخفاض.

٢ - ويتمتع الأشخاص الذين يُمنحون مركز اللاجئ في بيلاروس معظم الحقوق التي يتمتع بها المواطنون كما يتمتعون ببيئة مواتية أنشئت لإدماجهم بدعم كبير ظلت تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة طوال سنين. وقد افتُتحت مراكز مؤقتة لاستيعاب ملتمسي اللجوء في فيتبسك ومطار منسك مع تجديد عدة فنادق في منسك ووجيليف ومقاطعة منسك. ويجري القيام بمشروع دولي للمساعدة التقنية يشترك فيه الاتحاد الأوروبي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتعزيز نظام اللجوء الوطني بتكلفة تزيد عن ٤٠٠ ٠٠٠ يورو. وتمت صياغة قانون ينص على تدابير حماية تكميلية أو مؤقتة للاجئين والأشخاص عديمي الجنسية؛ ورغم عدم إصدار هذا القانون بعد فقد مُنح ٢٢ أجنبياً إقامة مؤقتة في بيلاروس في ٢٠٠٧ لأسباب إنسانية. وفي ظل مشروع المساعدة التقنية الدولية أنشئ نظام محوسب لتسجيل اللاجئين وانطلقت عدة مبادرات لرفع الوعي بهدف نشر الصور النمطية الإيجابية عن اللاجئين. وينطوي المشروع أيضاً على إقامة مركز استيعاب مؤقت آخر لملتمسي اللجوء في غومِل. وبالإضافة إلى ذلك تساعد المفوضية على تدريب الأخصائيين على معايير حماية اللاجئين الدولية.

٣ - وتتطلع حكومته إلى استمرار التعاون مع المفوضية. ومن المأمول فيه التعجيل بتنفيذ البرنامج الأوروبي - الآسيوي المعني بالإجلاء القسري والهجرة، وحكومته مستعدة للقيام بواجبها بتنظيم مشاورة مواضيعية في المستقبل في منسك.

٤ - **السيد أمانغوا** (كوت ديفوار): قال إن الصراع في بلده قد أدّى إلى تدفقات واسعة من اللاجئين وإلى التشرد الداخلي لأول مرة في تاريخ بلده، مما أدّى إلى تدهور تدريجي في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلده، بما في ذلك هياكل حماية اللاجئين والمشردين داخلياً. والطريقة الوحيدة للخروج من هذه الحالة التي تنطوي على تهديدات بإعادة إشعال الصراع، هو التوصّل إلى حلول دائمة. ولذلك يطالب الدول الأعضاء لتزويد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالموارد المالية اللازمة لتحقيق أهدافها وخاصة في ضوء صعوباتها المالية الحالية.

٥ - وقد اجتمع الوزير الإيفواري للشؤون الخارجية مؤخراً مع المتبرعين في جنيف ليؤكد مرة أخرى قلق

حكومته من عدم كفاية الموارد المحشودة لمساعدة المشردين داخلياً في كوت ديفوار. وفي هذا السياق يطري وفده على جهود الهيئة الحكومية للمعونة والمساعدة للاجئين وعديمي الجنسية في تعبئة المتبرعين وحماية حقوق مليون مشرد داخلياً في البلد. وشكر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدورها النشط في عملية النداء الموحّد لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وتواصل حكومته العمل دون كلل لتحقيق أهداف المفوضية وتحسين حماية اللاجئين والوفاء باحتياجاتهم الغذائية وتعزيز إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً في المجتمع الإيفواري.

٦ - ورغم الأزمة الاجتماعية السياسية وعدم توفّر المعونة الدولية فإن حكومته اتخذت تدابير لإعادة مواطني كوت ديفوار إلى الوطن وإعادة إدماجهن. وهي تعتقد أن أفضل حل لمشكلة اللاجئين والمشردين داخليا هو والتسوية السلمية للصراع التي تعقبها عودة طوعية. وتدرك البلدان الأفريقية عموماً ضرورة الحكم الرشيد وقيام الهياكل القضائية والشرطة بالدفاع عن سيادة القانون. ولذلك تناشد حكومته الجمعية العامة بأن ترفع جزئياً الحظر على الأسلحة لتمكين الدولة الإفوارية من أداء رسالتها في حماية الأشخاص والممتلكات. والتقاسم المنصف للموارد مقترناً بوصول الجميع إلى الرعاية الصحية والتعليم والأمن الغذائي تشكل جميعاً بارامترات اجتماعية لا غنى عنها في دولة ديمقراطية وأوثق سبيل لتجنّب الإحباطات التي يمكن أن تشعل صراعاً اجتماعياً وبالتالي نزيف الدماء.

٧ - ويجب أن تتحلى الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيون الآخرون بالإرادة السياسية في تزويد أفريقيا بالمساعدة التي تحتاجها لإحراز الاندماج الاقتصادي الإقليمي وبالتالي مواجهة تحديات العولمة. ويمكن أن تؤدي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا دوراً حاسماً في هذه العملية. ولذلك ترحّب حكومته بقيام رؤساء دول غرب أفريقيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ باعتماد سياسة للحد من الكوارث والاتفاق الأخير الذي أُبرم بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمفوضية.

٨ - والدول الأفريقية المضيفة، وهي لا تحيد عن التزاماتها الإنسانية بالضيافة، كثيراً ما تعرّض أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للخطر عندما تستقبل آلاف الإخوة والأخوات المنكوبين. وشكر الوكالات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وسفراء النوايا الحسنة لما قدموه من مساعدة في هذا الصدد.

٩ - **السيدة ميرو** (كندا): رحّبت بتعهدات المفوض السامي العشرة، وخاصة التعهدات المتعلقة بالحلول والإصلاح والشراكة والحماية. وتمثل حالات التشرد طويلة الأجل بعض أعراض الصراعات المستمرة المعقّدة. والسلام المستدام عامل حاسم في العودة الآمنة والطوعية للمشردين. وتؤكد حكومتها على ضرورة معالجة هذه الحالات على سبيل الأولوية وتحث الدول الأعضاء على توفير حلول أكثر استدامة من خلال توسيع فرص الإدماج المحلي وبرامج التوطين. وتدعم حكومتها أهداف المفوضية في عملية الإصلاح الهيكلي والإداري وتثني على التقدّم المحرز حتى الآن. وتدعم أيضاً الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق من أجل تحسين الاستجابة الإنسانية وحماية المشردين داخلياً. ومن العوامل الحاسمة أن يؤدي منسّق الإغاثة في حالات الطوارئ دوراً دعوياً قوياً وأن يعمل أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مثل المفوضية، على استمرار القوة الدافعة المتولّدة حتى الآن.

١٠ - ويجب على المفوضية بدلاً من الاضطلاع بجميع المسؤوليات التشغيلية أن تعزّز الشراكات والتعاون بين الوكالات مع الشركاء المنفذين ومع الجهات الفاعلة الأخرى. ولذلك يلاحظ وفدها بتقدير الدور القيادي الذي تؤدّيه المفوضية في تنسيق الحماية بين الوكالات الإنسانية

ويحث تلك الوكالات على العمل في شراكة مع المفوضية. وإذا كانت أن الزيادة في عدد ''الأشخاص موضع الاهتمام'' لدى المفوضية في السنوات الماضية تُعزى في جانب منها إلى زيادة عدد اللاجئين في العالم فإنها تفترض أن ذلك كان يتصل أيضاً بزيادة في أعداد المشردين داخلياً نتيجة تجميع المسؤوليات التنسيقية للمفوضية. ويشجّع وفدها المفوضية بشدة على أن تضع تعريفاً أكثر دِقة لمعنى ''الأشخاص موضع الاهتمام'' من أجل توضيح نطاق وطبيعة عملها.

١١ - وأخيراً، يرحّب وفدها بالتعهّد بالحماية ويتطلع إلى تأييد الجمعية العامة لاستنتاجات اللجنة التنفيذية بشأن الأطفال المعرّضين للخطر، وهو ما يدفع قُدماً بالإطار التقعيدي والتشغيلي لحماية الأطفال المشردين قسراً. ومع أن حكومتها مرتبطة بكفالة معالجة استنتاجات اللجنة التنفيذية للثغرات في نظام الحماية الدولي فإنها تعتقد أن المفوضية ينبغي أن تكفل تعميم منظور السن والنوع والتنوّع في صلب أنشطة الحماية وأن تركّز الاستنتاجات على قضايا الحماية العريضة. ويشجع وفدها الدول الأعضاء على الالتزام الكامل بالحماية بأن تنضم إلى الموقّعين على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، نظراً لأن عدداً متزايداً من الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية لم يوقّعوا على صك أو آخر منهما.

١٢ - **السيد كروليفيتش** (صربيا): قال إن مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا لا تزال قائمة بوضوح في بلده وتنطوي على آثار محلية ودولية قوية. ورغم أن حكومته تستثمر جهوداً كبيرة لتوفير المساعدة للاجئين والمشردين داخلياً طوال فترة تشردهم المتطاولة فلم يتم إحراز تقدّم كبير في السنة الماضية ولا يزال بلده يقدّم المأوى لعدد كبير جداً من المشردين. وعودة المشردين إلى كوسوفو وميتوهيا بعد ثماني سنوات من الوجود الدولي في كوسوفو كانت عودة رمزية بحت وكان الافتقار إلى التقدّم في هذا الصدد يعزى إلى عدم توفّر الأمن وانخفاض مستوى حماية الحقوق في المقاطعة. ويقع على بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو التزام بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٨٩) بأن تكفل توفّر كل الشروط اللازمة المسبقة لتحقيق العودة المستدامة للمشردين، ولكن لا يمكن إحراز تقدّم إلا بعد ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية. وأثناء فترة التشرد يحق للمشردين التمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها مواطنو صربيا الآخرون بما في ذلك حرية الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والمساواة في فرص العمل والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية. كما يجري أيضاً توفير المأوى لأكثر الأفراد ضعفاً. ولسوء الحظ فإن الحالة ظلت صعبة جداً واستمر عدد المشردين في الارتفاع.

١٣ - وموقف حكومته يتمثل في أن العودة الطوعية هي أفضل حل للمشردين وبذلت جهوداً كبيرة لتعزيز العودة الطوعية إلى الوطن والإدماج المحلي اعتقاداً منها بأن هاتين العمليتين تتوازيان وتتكاملان. وعدم توفّر المساكن هو أكبر المشاكل إلى جانب عدم توفّر الموارد المالية لمعالجة هذه المشكلة.

١٤ - وإعادة الممتلكات والاحترام الكامل لحقوق شغل المساكن والإيجار والملكية تتسم بأقصى درجات الأهمية للاجئين عندما يختارون بين العودة إلى الوطن والإدماج المحلي. ورغم خرائط الطريق الشاملة لتنفيذ إعلان سراييفو فإن حكومته لا تزال غير قادرة على مواصلة تطبيق مصفوفة التنفيذ المشتَرك بسبب بعض القضايا المعلّقة التي لم يتم إدراجها في خريطة الطريق الخاصة بكرواتيا. وتظل حكومته ملتزمة بالتنفيذ الكامل لإعلان سراييفو، ولكن الأمر يتطلب تحسينات ملموسة من أجل إحراز التقدّم.

١٥ - **السيد بوشعره** (المغرب): قال إن الأعمال الإنسانية في حالات الطوارئ تتزايد تعقيداً نظراً لأن الصراعات

المعاصرة تختلف تماما عن الصراعات التي شهدتها فترة الحرب الباردة. والصراعات الداخلية ووجود أطراف من غير الدول والاتجار بالأسلحة يجعل العمل الإنساني أكثر صعوبة بصورة متزايدة. ولذلك كان من المهم إعادة التأكيد على أنه يجب على المفوضية أن تكون موجودة بالفعل في معسكرات اللاجئين المنشأة تحت مسؤوليتها؛ وبدون ذلك سيستحيل القيام بعمل فعّال وموثوق لمساعدة وحماية اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تحظى ولاية الحماية الدولية التي تضطلع بها المفوضية بالاحترام الكامل وفقاً للصكوك الدولية ذات الصلة. ويجب عدم ترك مجموعات اللاجئين تحت رحمة المجموعات المسلحة، ويعني ذلك أن فصل المدنيين عن المجموعات المسلحة في معسكرات اللاجئين يجب أن يكون مبدأً أوّليا في أعمال المفوضية.

١٦ - ومن الأمور الجوهرية في أي عمل إنساني جاد وموثوق إجراء تعداد للاجئين، وليس من المقبول عقلاً حرمان المفوضية في بعض المنازعات، وخاصة الطويلة الأجل منها، من حق إجراء تعداد للاجئين الذين يُفترض أن تقوم المفوضية بحمايتهم. وهو لا يستطيع أن يفهم كيف يستطيع المجتمع الدولي أن يقيّم بدقة احتياجات مجموعة من اللاجئين وهو غير قادر على معرفة عددها. وينبغي اعتبار رفض أي بلدٍ مضيف السماح للمفوضية بإجراء تعداد للاجئين انتهاكاً للقانون الدولي. وأخيراً، فإن العودة الطوعية إلى الوطن ينبغي أن تظل الحل الأفضل أمام اللاجئين ولكن يجب بذل كل جهد للسماح لهم بالتعبير عن رغباتهم بشأن مستقبلهم بدون تهديد أو ضغط من أي نوع.

١٧ - **السيد الشامي** (اليمن): قال إن الحروب وعدم الاستقرار يدفعان كثيراً من الناس للفرار من أوطانهم بحثاً عن الأمن والسلام، وتكون النتيجة استمرار مشكلة اللاجئين رغم الجهود المبذولة لمعالجتها. وقد كانت حكومته من أول الموقّعين على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ ويحمي القانون اليمني حقوق اللاجئين. ويستند تعهّد الحكومة بتنفيذ الاتفاقية إلى الالتزامات الإنسانية كما يستند إلى التقاليد والعادات الإسلامية.

١٨ - وكما جاء في إحصاءات المفوضية يستضيف بلده أكثر من ٠٠٠ ٧٠ لاجئ من صراعات في الصومال وبلدان أخرى في القرن الأفريقي؛ وقد وصل قرابة ٠٠٠ ١٤ لاجئ أفريقي إلى اليمن منذ بداية هذا العام. ورغم الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها البلد اضطلعت الحكومة بمسؤوليتها الإنسانية في استقبال هؤلاء اللاجئين. وأقيمت المخيمات ويجري تقديم الرعاية لهم بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد عملت الحكومة أيضاً على معالجة الأسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين بسعيها إلى التوسط بين الفصائل الصومالية بغرض إنهاء الحرب في الصومال. وتركت مشكلة اللاجئين آثاراً سلبية على اليمن من ناحية العبء الاقتصادي الذي فرضته المشكلة ويتصل بالأمن والصحة والقضايا الاجتماعية دون أن نذكر تسلل الإرهاب والمخدرات والأسلحة إلى البلد.

١٩ - وأثنى وفده على الأعمال التي قامت بها المفوضية للوفاء بالاحتياجات الأساسية للاجئين وكفالة حمايتهم ورحّب بجهودها في الإصلاح الداخلي. وفي الختام طالب الدول والوكالات المتبرعة الدولية بزيادة دعمها للبلدان المستضيفة للاجئين من أجل تمكينها من الوفاء بالتزاماتها.

٢٠ - **السيد ماشابان** (جنوب أفريقيا): قال إن حكومته تؤيد التوصّل إلى الحلول الدائمة المحدّدة في تقرير المفوض السامي (A/62/12) وتعتقد أن هذه الحلول عنصر حاسم في حل المشاكل التي يواجهها اللاجئين. وترحّب حكومته بزيادة الإنفاق على التوطين ولكنها تأسف لنقص الأنواع الأخرى من المساعدة. وينبغي مواصلة مناقشة دور المفوض

السامي فيما يتعلق بالمشردين داخلياً. ولا تزال تدفقات الهجرة المختلطة تشكل تحدياً في منطقة أفريقيا الجنوبية الفرعية ويجب معالجتها من خلال الحوار على جميع المستويات لكفالة عدم المساس بنظام اللجوء.

٢١ - ويستحق تركيز المفوضية على الإصلاح التنظيمي والهيكلي الترحيب، وتود حكومته أن تشهد إصلاحاً يؤدي إلى زيادة توفّر الموارد لعمليات المفوضية. ويجدر الترحيب أيضاً بفكرة زيادة الشراكة وتحسين التنسيق مع أصحاب الأدوار الآخرين، وخاصة عندما يتم القيام بذلك بالتعاون الوثيق مع الحكومات. وفي صدد الأولويات العالمية المعيّنة في التقرير ترحّب حكومته بوجه خاص بالاعتراف بضرورة معالجة موضوعات الصحة والتغذية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنسي والجنساني، وكذلك كفالة الوصول إلى الخدمات الأساسية، ولا تود أن ترى تدابير التقشف تواصل تأثيرها على مجالات الأولويات المذكورة. ويريد وفده أن يعرف المزيد عن مجموعة المبادئ التوجيهية الإجرائية التي تجري صياغتها لدعم الإصلاحات المتصلة بالعمليات ونموذج توزيع الموارد الجديد المذكور في الفقرة ٦٢ من التقرير.

٢٢ - وتعترف حكومته بالأعمال القيّمة التي تقوم بها المفوضية وسوف تواصل مساعدة المفوضية في مواجهة التحديات التي تثور أمامها من أجل كفالة حصول اللاجئين وغيرهم من المجموعات الضعيفة على الاهتمام الذي يستحقونه.

٢٣ - **السيد كابامبوي** (زامبيا): أعرب عن القلق من ازدياد عدد اللاجئين من ٨,٤ مليون إلى أكثر ١٠ ملايين في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ بعد انخفاض تدفقات اللاجئين في عام ٢٠٠٦. ورغم النجاح في إبرام اتفاقات سلام على الصعيد الإقليمي في أفريقيا، وهو ما مهّد الطريق أمام عودة قرابة ٢,١ مليون مشرد، فقد ظهرت حالات طوارئ جديدة تولّدت عنها موجة جديدة من المشردين واللاجئين. ومما يدعو إلى الانزعاج أن أكثر من نصف المشردين في أنحاء العالم، ويبلغ عددهم ٢٤,٥ مليون مشرد، يوجدون في أفريقيا، التي تظل أكثر القارات تأثراً بالتشرد الداخلي نتيجة الصراعات. ويرحّب وفده باستمرار الجهود المبذولة في هذا الصدد من جانب الاتحاد الأفريقي الذي بدأ مشروع إطار قانوني بشأن المشردين لكفالة التغطية الملائمة لمعايير حماية المشردين. ومن المخطط عقد مؤتمر قمة يخصص بالتحديد للاجئين في عام ٢٠٠٨ وطالب المجتمع الدولي والمجتمع المدني بدعم ذلك الجهد.

٢٤ - ويستضيف بلده اللاجئين منذ أكثر من أربعة عقود، وفي الوقت الحاضر يستضيف قرابة ١٢٠ ١٠٠ لاجئ من بلدان أفريقية أخرى. وبعد استعادة السلام في أنغولا ومنطقة البحيرات الكبرى أصبح تركيزه الرئيسي ينصبّ في السنوات الأخيرة على العودة الطوعية إلى الوطن، مما أدّى إلى عودة قرابة ١ ٥٠٠ لاجئ إلى بلدانهم الأصلية. لكن يظل هناك عدد كبير من اللاجئين الذين يحجمون عن العودة إلى أوطانهم لأسباب اجتماعية اقتصادية مختلفة في الأغلب. وإدماج هؤلاء اللاجئين على الصعيد المحلي يمثل تحدياً كبيراً لزامبيا بوصفها البلد المضيف والمجتمع الدولي برمته. وهذه القضية تثير كثيراً من المشاعر وتتطلب تشاوراً واسعاً مع شعب زامبيا.

٢٥ - ومع مرور السنوات حدث انخفاض مطرد في الموارد والخدمات المقدمة إلى اللاجئين من المجتمع الدولي. وكان تأثير ذلك شديداً وخاصة في قطاعي الصحة والتعليم، وتولّدت عنه آثار خطيرة وخاصة على النساء والأطفال والمجموعات الضعيفة من بين المهاجرين. وعندما تقع كوارث إنسانية تؤدي إلى تدفقات كبيرة من المهاجرين فإن أول بلدان اللجوء تكون عادة تلك البلدان التي تواجه هي نفسها

تحديات إنمائية وقيود حرجة في الموارد. ورغم النوايا الحسنة فإن التنافس على الموارد المحدودة جداً بين اللاجئين والمجتمعات المحلية يؤدي في كثير من الأحيان إلى قدر هائل من التوتر والعداوة بين المجموعتين بل وتجاه الحكومة من جانب مواطنيها. فاللاجئون والمشردون يدخلون تحت مسؤولية المجتمع الدولي وتتحمّل بلدان اللجوء العبء نيابة عنه. ولذلك ينبغي النظر بجدية في إنشاء نظام للائتمانات الإنسانية برعاية الأمم المتحدة ويتم بموجبه منح البلدان ائتمانات لرعاية اللاجئين الذين قد يستحقون مستويات معيَّنة من المساعدة الإضافية بنفس الطريقة التي يتم بها تجميع ائتمانات الحماية البيئة والمطالبة بها.

٢٦ - وفي الختام أكّد مرة أخرى أن حل مشكلة اللاجئين والمشردين يكمن في علاج الأسباب الجذرية لهذا التشرد ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده في مجالات منع وحل الصراعات وبناء السلام.

٢٧ - **السيد كينيانجوي** (كينيا): قال إن حكومته تعلّق أهمية كبرى على حماية اللاجئين والمشردين وعلى البحث عن حلول دائمة. وخبرتها الحالية في استضافة اللاجئين توضح أن اللاجئين يواجهون صعوبات متزايدة بسبب نقص الموارد والمشاكل الأمنية. وتستضيف حكومته أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ معظمهم من الصومال ولهذا تفهم أهمية الحفاظ على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين. وزادت حالة الصراع في البلدان المجاورة انعدام الأمن في المناطق المحيطة بهذه المخيمات وحدث تكاثر في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير القانونية في المنطقة وفي كينيا بالتحديد. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يساعد كينيا في مواجهة هذه الانشغالات الأمنية، وخاصة في بلدان المنشأ. ولا تزال الهجمات على المدنيين والمشردين والعاملين في الأنشطة الإنسانية تعرقل الوصول إلى اللاجئين وبالتالي تفاقم من حالتهم الخطيرة فعلاً.

٢٨ - والحلول المستدامة الثلاثة الأكثر أهمية لمشكلة اللاجئين هي العودة الطوعية إلى الوطن والإدماج المحلي والتوطين في بلدان ثالثة. ولهذا السبب استثمرت كينيا بكثافة مع بلدان أخرى في جهود السلام وخاصة في منطقتي البحيرات العظمى والقرن الأفريقي، وهو ما مكّن المشردين من العودة إلى أوطانهم. ومع ذلك فإن الكوارث الطبيعية، بما فيها الجفاف والفيضانات، أشاعت الاضطراب في حياة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ في كينيا وسببت زيادة في أعداد اللاجئين في المنطقة. ولذلك يجب أن تستمر الجهود لخلق الظروف التي تمكّن اللاجئين من العودة إلى أوطانهم في سلامة وكرامة. وأخيراً، تحوّل إلى مشكلة التدهور البيئي والصعوبة الاقتصادية الناجمة عن التركيز الضخم للاجئين في مناطق محصورة فقال إن توفير الائتمانات الصغيرة جداً وغير ذلك من مبادرات التمكين الاقتصادي المستدام تزيد من اعتماد اللاجئين على أنفسهم وتساعد في تخفيف التوترات مع المجتمعات المضيفة على الموارد الشحيحة.

٢٩ - **السيد سالم** (الهند): قال إن مشكلة اللاجئين لا تزال مشكلة مستمرة وعالمية بعد أكثر من خمسة عقود من إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي الوقت نفسه، تتطلب تحديات جديدة ناشئة عن حالات التشرد الداخلي مزيداً من الاهتمام. وتعمل المفوضية بالشراكة مع كيانات داخل وخارج الأمم المتحدة واضطلعت بدور رئيسي في العمل في حالات التشرّد الداخلي الناشئة عن الصراعات في مجالات الحماية وإدارة المخيمات والتنسيق وملاجئ الطوارئ. وينبغي أن يوضح المفوض السامي آثار التركيز المتجدد على المشردين داخلياً، رغم أنه مما يبعث على الطمأنينة أن نسمع أن اللاجئين سوف يتمتعون بالأولوية الأولى في توزيع الموارد المحدودة لدى المفوضية.

٣٠ - وتحدث تحرّكات اللاجئين أساساً في البلدان النامية وهي البلدان التي تتحمل أيضاً معظم أعباء استضافة وحماية

اللاجئين. ويتعيّن الاعتراف باهتماماتهم ومعالجتها بقدر أكبر كما يجب أن تدعم البرامج الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، الجهود الدولية لمنع تدفقات اللاجئين ومعالجة احتياجات اللاجئين من الإغاثة وإعادة التأهيل.

٣١ - وقد أدّت العولمة إلى زيادة حالات تدفقات الهجرة المختلطة ولذلك يجب تطوير القدرات لتمييز اللاجئين عن المهاجرين الاقتصاديين من أجل تحقيق معالجة أفضل لاحتياجات الحماية الخاصة بهم. والعودة الطوعية إلى الوطن لا تزال الحل الدائم الأفضل ولكن إعادة التوطين، وخاصة في البلدان التي تتوافر فيها الإمكانات الاقتصادية المطلوبة، تمثّل حلاً ممكناً آخر. والإدماج المحلي، باعتباره خياراً من خيارات السياسة العامة للتعامل مع اللاجئين في حالات النزوح الجماعي إلى البلدان النامية، يولد آثاراً بعيدة المدى يجب دراستها بدقة.

٣٢ - ويرحّب وفده بالنتائج الإيجابية الناشئة عن الإصلاحات الهيكلية والإدارية التي تهدف إلى زيادة مرونة المفوضية وفعاليتها بتركيزها على إحراز النتائج. ويجب أن تستمر جهود تعزيز المساءلة والشفافية ويجب أن تحافظ المفوضية على حيادها التشغيلي وعلى طابعها غير السياسي.

٣٣ - واتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧، اللذان اعتُمدا في السياق الخاص بأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، بتركيز واضح على حالات الاضطهاد الفردي، لا يغطيان عدداً من القضايا المتصلة باللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني تنفيذ اتفاقية ١٩٥١ في كثير من الأحيان من الافتقار إلى الإرادة السياسية في بعض أجزاء العالم أو الافتقار إلى الإمكانات في أماكن أخرى. والهند ليست من الموقّعين على اتفاقية عام ١٩٥١ نظراً لأنها لا تواجه تدفقات هائلة من اللاجئين أو ما يصاحبها من عوامل مثل الهجرة المختلطة. ومع ذلك لا يضارعها أحد في التزامها بالجانب الإنساني، وهي تنظم كل برامجها المتصلة باللاجئين من مواردها الخاصة. ويستند نظامها للحماية إلى الحقوق الأساسية المضمونة في الدستور، وقد أثبتت بوضوح التزامها بمبادئ الحماية وعدم الإعادة القسرية. وستواصل عملها عن كثب مع المجتمع الدولي لمعالجة التحديات الجيدة والناشئة في جدول أعمال الحماية الدولية.

٣٤ - **السيد مارغاريان** (أرمينيا): قال إن المفوضية كانت عاملاً في مساعدة حكومته على التصدّي للأعباء الناشئة عن تدفق أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ من صراع ناغورني- كاراباخ والمشردين نتيجة الزلزال الأخير. وقد تم إدماج اللاجئين تماماً في المجتمع الأرميني من خلال برنامج ناجح للتجنُّس. وفي الوقت الحاضر تقوم المفوضية بوضع اللمسات الأخيرة على نتائج تقييم حالة اللاجئين في أرمينيا من أجل تصميم برامج لبقية اللاجئين وبالتالي إنهاء الحالة. وساعدت المفوضية أيضاً في تحليل تشريعات اللجوء وصياغة قانون جديد للعمل مع وكالة الهجرة في البلد. ويتطلب الأمر أيضاً مساعدة خاصة من المجتمع الدولي للمشردين داخلياً من مناطق الحدود نتيجة الصراع في ناغورني- كاراباخ. وأُجريت مناقشات واسعة مع المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، وستساعد البرامج التي يمكن تنفيذها من خلال المفوضية على حل مشكلة المشردين داخليا.

٣٥ - وقد أدت الحالة الأمنية في العراق إلى تدفق الأرمينيين العراقيين طوال السنة الماضية، وهم لاجئون لا يملكون شيئاً من أسباب العيش وبذلك يمثلون مجموعة ضعيفة إلى حدٍ كبير تحتاج إلى مساعدة عاجلة. وفي هذا الصدد يرحّب وفده بقرارات الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ بتخصيص ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لمكتب المفوضية في أرمينيا لمساعدة العراقيين الذين لجأوا إلى أرمينيا في الاستعداد لفصل الشتاء. وتتطلع

حكومته إلى الحصول على دعم إضافي في عام ٢٠٠٨ للتوصل إلى حلول دائمة لهذه المجموعة الضعيفة.

٣٦ - **السيدة متولي** (جمهورية تترانيا المتحدة): أعربت عن قلقها من الزيادة الحادة في عدد اللاجئين منذ عام ٢٠٠٦. وتستلزم هذه الزيادة فهماً أعمق للأسباب الجذرية لتدفقات اللاجئين في أنحاء العالم. وفي المنطقة الأفريقية يستمر اتجاه الهبوط في أعداد اللاجئين في حين تستمر زيادة أعداد اللاجئين المحتاجين للمساعدة. ومما يدعو إلى التشجيع في تترانيا ملاحظة أن أعداد اللاجئين تتناقص مع تزايد زخم عملية العودة الطوعية إلى الوطن للاجئين من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، لا يزال البلد يستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين: فمن بين ٣٥٣ ٤٦٢ لاجئاً يعيش الآن ٦٧٤ ٢٣٣ لاجئاً في مخيمات ويحصلون على مساعدة دولية من خلال المفوضية، في حين يعيش ٦٧٩ ٢٢٨ لاجئاً في مستوطنات قديمة ويعتمدون على أنفسهم.

٣٧ - ولكي تنجح عملية العودة الطوعية إلى الوطن يجب أن تكون هذه العملية مستدامة. ويجب أن تكون البيئة التي يعود إليها اللاجئون بيئة تحقق سلامتهم وأمنهم ورفاههم ويجب أن تتوفر فيها الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه والإصحاح. ولذلك حثّت المجتمع الدولي على تخصيص الموارد الإضافية المطلوبة لكفالة توفّر قدرات كافية في البلدان المستقبلة لتوفير هذه البيئة. والدعم الدولي مطلوب أيضاً لتعزيز السلام والاستقرار في بلدان المنشأ ليمكن القيام بإعادة إدماج المشردين داخلياً والعائدين.

٣٨ - وقد عانت تترانيا بوصفها أحد البلدان المضيفة آثاراً مدمرة على البيئة فيها نتيجة وجود أعداد كبيرة من اللاجئين. ولذلك تقوم الحاجة إلى المساعدة من أجل إعادة تأهيل البيئة والبنية الأساسية في المناطق التي ظلت تستوعب اللاجئين طوال عقود. والمساعدة الإنمائية ضرورية أيضاً للمجتمعات المضيفة التي تقاسمت مواردها وخدماتها الشحيحة مع اللاجئين. واستضافة اللاجئين تتطلب ما هو أكثر من الكرم؛ فهي عبء ومسؤولية ينبغي أن يتقاسمهما المجتمع الدولي برمته. وفي هذا الصدد يقر وفدها بالدعم المقدّم من الاتحاد الأوروبي والدانمرك والولايات المتحدة الأمريكية لبرامج إعادة توطين اللاجئين في تترانيا.

٣٩ - وتتابع حكومتها تطبيق كل الحلول المستدامة الرئيسية الثلاثة التي تدعو إليها المفوضية. وهي تحاول في الوقت الحاضر التوصل إلى حلّ دائم لقرابة ٠٠٠ ٢٣٠ لاجئ هربوا من بوروندي في ١٩٧٢. وتبيّن من عملية شاملة للتعداد والتسجيل أن ٢٠ في المائة فقط يرغبون في العودة إلى وطنهم في حين أن ٨٠ في المائة يفضلون الاندماج في تترانيا بالتجنُّس. وتدرس الحكومة الآثار والتحديات الرئيسية على صعيد السياسة العامة لكل من عودة اللاجئين الطوعية إلى أوطانهم أو إدماجهم محلياً. وفي الوقت نفسه يشهد البلد زيادة في عدد المهاجرين غير الشرعيين من القرن الأفريقي وسيرحّب بمبادرات من الشركاء الرئيسيين للمساعدة على مواجهة تلك المشكلة.

٤٠ - **السيد عبد الرحمن** (موريتانيا): قال إن حكومته تتخذ كل التدابير اللازمة لكفالة عودة اللاجئين الموريتانيين من السنغال ومالي. وقد أنشئت لجنة وزارية قامت بزيارة ميدانية إلى مخيمات اللاجئين في البلدين، وفي الوقت نفسه تتعاون الحكومة مع المفوضية في وضع الترتيبات النهائية لعودة اللاجئين. وتعطي حكومته الأولوية لموضوعات الوحدة الوطنية وحقوق الإنسان في برامجها الوطنية للتنمية، من أجل تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد وستساعد العائدين على المشاركة الكاملة في بناء الدولة.

٤١ - **السيد بك** بومهيم (جمهورية كوريا): رحّب بعملية الإصلاح الجارية في المفوضية. وفي حين أن المفوضية تقوم بعمل يستحق الثناء فإنها لا تستطيع حل جميع مشاكل اللاجئين القائمة وحدها ولكنها تتطلب دعماً قوياً والتزاماً لا يتزعزع من جانب البلدان المعنية. ومع تزايد تدفقات الهجرة واختلاطها فإن مشكلة اللاجئين يمكن أن تصبح قضية سياسية واجتماعية شائكة في بلدان العبور أو المقصد. ولكن تشديد الرقابة على الحدود وتدابير الفحص التقييدية تثير القلق. فاللاجئون لا يغادرون بلدانهم باختيارهم ولذلك ينبغي معالجة قضايا اللاجئين من منظور إنساني وليس من منظور سياسي واقتصادي واجتماعي. وينبغي تطبيق مبدأ عدم الإعادة القسرية تطبيقاً صارماً، في حين ينبغي توسيع مركز اللاجئ وتعزيز معايير الحماية.

٤٢ - ولفت الانتباه إلى الظروف العسيرة التي تواجه كثيراً من الأشخاص عديمي الجنسية، بما فيهم الكوريون الإثنيون من جمهوريات آسيا الوسطى السوفياتية السابقة، وطالب البلدان المعنية بإعادة جنسيتهم إليهم. وتقوم حكومته في الوقت الحاضر بتنقيح قانون الهجرة لديها وما يتصل به من تشريعات من أجل تحسين حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء بما في ذلك الحق في العمل.

٤٣ - **السيدة أوينو-كافيرو** (أوغندا): قالت إن تمرّد جيش الرّب للمقاومة في شمال أوغندا أرغم ٢ مليون أوغندي على اللجوء إلى معسكرات المشردين داخلياً، التي تسود فيها ظروف مروّعة. وبالإضافة إلى ذلك تستضيف أوغندا ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ من البلدان المجاورة. وشكرت المفوضية على المساعدة المقدمة لأكثر من ١,٥ مليون مشرد داخلي في أوغندا وعلى تعاونها في عودة أكثر من ٣٠٠ مشرد داخلي إلى أوطانهم. وفي الختام أكدت على أهمية تحقيق الاستقرار في السودان والصومال ومنطقة البحيرات العظمى برمتها باعتبار ذلك خطوة أولى نحو السيطرة على تدفق اللاجئين والمشردين في المنطقة.

٤٤ - **السيدة عبد الحق** (الجزائر): أشارت إلى الأعداد الكثيرة من المهاجرين الذين فقدوا حياتهم في محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط وخليج عدن فقالت إن حكومات المنطقة، سواء كانت بلدان منشأ أو بلدان عبور أو بلدان مضيفة، تتحمل مسؤولية حماية ومساعدة المحتاجين. والتعاون الوثيق مطلوب بين جميع أصحاب المصلحة، بما فيهم المؤسسات المالية الدولية، لمعالجة الأسباب الهيكلية الحقيقية لتحركات الهجرة في القارة الأفريقية.

٤٥ - وتزايد أعداد المشردين داخلياً ومهاجري التدفقات المختلطة وملتمسي اللجوء تزيد مهمة المفوضية تعقيداً في نفس الوقت الذي تتناقص فيه مواردها باطراد. ولكن مجالات مسؤولياتها الجديدة لا ينبغي أن تنتقص من مهمتها الأوّلية في حماية اللاجئين. وفي الوقت نفسه ينبغي أن يراعى في أي تقسيم للأعباء في المستقبل جهود البلدان المضيفة وأثر حالات اللاجئين المتطاولة على تنميتها الاجتماعية والاقتصادية في الأجل الطويل.

٤٦ - وقد ظلت الجزائر تستضيف اللاجئين من الصحراء الغربية طوال ثلاثة عقود. والظروف في مخيمات اللاجئين في تندوف ظروف صعبة ويعتمد اللاجئون فيها على المعونة الإنسانية. وقد قررت المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي تخفيض المساعدة إلى المخيمات بمقدار النصف، وهو قرار اتُخذ بعد إعادة تقييم مشكوك فيها لأعداد اللاجئين، وزاد صعوبة محنة اللاجئين. وبقاء هؤلاء اللاجئين جوعى يمثل انتهاكاً صارخاً لاتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧، وطالبت المفوضية بإعادة حساب أعداد اللاجئين لتجنُّب الحرمان والتشتت في المخيمات. وتمشياً مع رسالة المفوضية غير السياسية يجب أن تواصل المفوضية مساعدة اللاجئين

الصحراويين وألاّ تسمح بتحوّلهم إلى رهائن سياسية. ويتوقف مستقبل اللاجئين الصحراويين على التوصل إلى حل دائم للصراع في الصحراء الغربية وعلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تطالب بإجراء استفتاء على تقرير المصير للإقليم. والقيام بتعداد لسكان الإقليم، بما في ذلك اللاجئين منه، يمثل جانباً عضوياً في هذه العملية.

٤٧ - وتظل حكومتها مرتبطة بالبحث عن حلول دائمة لمشكلة اللاجئين. والمعونة الغذائية ما هي إلا مجرد عامل تسكين ويجب معالجة الأسباب الأساسية.

٤٨ - **السيدة الحلبي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن مشكلة اللاجئين تبدو مسألة إنسانية في ظاهرة إلا أنها قضية سياسية في الواقع. وفي حالة العراق يُطالَب المجتمع الدولي بدعم خطوات المصالحة السياسية والعمل على انسحاب القوات الأجنبية من العراق والمساهمة في إعادة إعمار وبناء العراق ومساعدة الحكومة العراقية وشعب العراق على تحقيق الأمن والاستقرار. وينطوي ذلك على مساعدة العائدين العراقيين والأجيال المقبلة في العراق في بناء مستقبل آمن في بلدهم. وفي هذا الصدد لا يؤيد وفدها أي محاولة لتوطين اللاجئين العراقيين خارج بلدهم ولكنه يطالب بعودتهم إلى بلدهم حرصاً على عدم تشتيتهم وإضاعة هويتهم الثقافية وإرثهم الثقافي. وتُطبّق حكومتها هذا المبدأ على اللاجئين الفلسطينيين: إذ يجب إيجاد حل عادل وشامل يضمن تمتع الشعب الفلسطيني تمتعاً كاملاً بكافة حقوقهم الوطنية، بما فيها حق العودة الذي ينص عليه القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (١٩٤٩) وحقه في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس.

٤٩ - وأكدت وقوف حكومتها إلى جانب شعوب المنطقة. وقد شهدت سورية تدفقاً مطرداً من العراقيين منذ بدء الحرب في آذار/مارس ٢٠٠٣. وقد هرب ملايين العراقيين إلى سورية هرباً من انعدام الأمن والاستقرار في بلدهم. ورغم عودة البعض منهم فقد بقي قرابة ١,٥ مليون عراقي في سوريا. والزيادة المستمرة في عدد المهاجرين وملتمسي اللجوء تدعو إلى القلق لأنها تفرض عبئاً كبيراً على البنى الاقتصادية والتحتية في سورية وتؤثر سلباً على الخدمات الاجتماعية والصحية والأحوال المعيشية للمواطن السوري. ويزيد عدد اللاجئين وملتمسي اللجوء في سورية عن ٢ مليون، وهو ما يمثل ١٢ في المائة من عدد سكان سورية. وأنفقت الحكومة أكثر من ١,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على المساعدة الإنسانية الطارئة خلال العامين الماضيين.

٥٠ - وتواصل الحكومة التعاون مع الحكومة العراقية لوضع آلية لمساعدة اللاجئين العراقيين في سورية والعمل على عودتهم بعد استتباب الأمن والاستقرار في العراق وانسحاب القوات الأجنبية وقد تم تشكيل لجنة برلمانية مشتركة لوضع قاعدة بيانات توضح من خلالها الطرق الملائمة لإيجاد الحل. كما تم تشكيل لجنة أردنية عراقية سورية تبحث أيضاً في أوضاع اللاجئين العراقيين لتقديم المساعدات للعراقيين الموجودين في سورية والأردن. وفي الختام أعربت عن تقدير حكومتها لأعمال المفوض السامي واستعداد حكومتها للتعاون مع المفوضية في تحسين حالة اللاجئين العراقيين.

٥١ - **السيد الدخيل** (الكويت): قال إن ازدياد أعداد اللاجئين على مستوى العالم يدعو إلى القلق ويتطلب من المجتمع الدولي أن يساند المفوضية في جهودها لتوفير الحماية والمساعدة للاجئين والمشردين داخلياً. وتتقيد حكومته، تمشياً مع التزاماتها الإنسانية لدعم المفوضية، بمساهمات سنوية وتستضيف مكتباً للمفوضية. ورحّب بتدابير الإصلاح الهيكلي والإداري في المفوضية بقصد تحسين درجة مرونتها واستجابتها لاحتياجات المستفيدين عن طريق ضغط النفقات الإدارية في الميدان وتحسين العمليات الميدانية. وتقدّم حكومته

المساعدة للاجئين في شتى بقاع العالم وتحرص دائماً على تقديم المعونات الإنسانية والدعم للاجئين الفلسطينيين. كما أنها ساعدت أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ مواطن لبناني من المشردين داخلياً بسبب العدوان الإسرائيلي على لبنان في ٢٠٠٦ وتأخرت عودتهم بسبب الحاجة لإعمار الهياكل الأساسية التي دمرتها إسرائيل وإزالة الألغام ولا سيما في المناطق الجنوبية من لبنان. وتدعم حكومته أيضاً أعمال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بمساهمات سنوية في ميزانيتها العادية. ويجدر أيضاً ذكر الدور الفعّال للجمعيات الخيرية الكويتية ومؤسسات المجتمع المدني في هذا الصدد.

٥٢ - **السيد نيكوهارف تاميز** (جمهورية إيران الإسلامية): أشار إلى أن بلده قد فتح أبوابه لملايين اللاجئين الأفغان منذ قرابة ٣٠ سنة، رغم أنه كان في أتون ثورته الإسلامية ويعاني من الجزاءات الاقتصادية. وقد قدَّم تصاريح الإقامة وكل المزايا الأخرى إلى اللاجئين ومع ذلك كانت المساعدة الدولية له شحيحة. وبالإضافة إلى ذلك فمن بين أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ عراقي مسجّل في جمهورية إيران الإسلامية لا يزال ينتظر أكثر من ٥٠ ٠٠٠ منهم العودة إلى وطنهم ولا يزالون يتطلبون مساعدة دولية كافية. ومن المحتمل أن يؤدي استمرار القلاقل في العراق إلى موجات جديدة من اللاجئين والمشردين داخلياً، بالإضافة إلى ٢,٥ مليون لاجئ و ٢ مليون مشرد داخلي في الوقت الحاضر، مع ما يتولّد عن ذلك من عواقب خطيرة على العراق والبلدان المضيفة المجاورة.

٥٣ - ولم يقتصر الدعم المقدَّم من حكومته على اللاجئين الأفغان والعراقيين بل امتد أيضاً إلى حكوماتهم المشكلة حديثاً وذلك في جملة أمور منها تقديم منح دراسية للطلبة الجامعيين الأفغان والمشاركة في مشاريع إعادة البناء وتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارات. ولكن المجتمع الدولي لا يقدّر مدى جهود حكومته في علاج مشكلة اللاجئين بإبقائهم داخل حدودها.

٥٤ - وقد بدأ برنامج عودة اللاجئين الأفغان طوعاً إلى بلادهم بإدارة مشتركة من المفوضية وحكومته في عام ٢٠٠٢ وتم تمديده خمس مرات. وقد عاد أكثر من ١,٤ مليون أفغاني إلى بلادهم سواء في ظل هذا البرنامج أو بمبادرة منهم. وبالإضافة إلى ذلك تقدّم حكومته تصاريح العمل لفرد واحد من أي أسرة تعود إلى أفغانستان، وذلك لتمكين ذلك الشخص من العودة بصورة قانونية للعمل في جمهورية إيران الإسلامية وبالتالي المساعدة في الحفاظ على المستوى المعيشي للأسرة.

٥٥ - ونظراً لوجود أكثر من ٩٥٠ ٠٠٠ لاجئ أفغاني ومشرد في بلده والبطء الشديد في خطى العودة الطوعية إلى الوطن فقد شدّد على أهمية إعادة التوطين في بلدان ثالثة. وينبغي أن تبذل البلدان المستقبلة جهوداً لزيادة قدرتها على استقبال اللاجئين والمشردين، وخاصة أكثرهم ضعفاً، حيث ينبغي تقاسم المسؤولية بصورة تتسم بقدر أكبر من التساوي. ولا ينبغي أن تُضطر جمهورية إيران الإسلامية إلى تحمل المسؤولية عن ١٠ في المائة من اللاجئين في العالم.

٥٦ - **السيدة بيترسن** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن أنشطة المفوضية لمساعدة المشردين داخلياً ينبغي ألاّ تقوّض ولايتها في حماية اللاجئين. ويتضح التزام حكومتها بمساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً من تشريعاتها المحلية وامتثالها للقواعد الدولية ومن التدابير التي اعتمدتها لإدماج اللاجئين. واستجابة لتزايد أعداد طلبات الحصول على مركز اللاجئ في السنة الماضية ازداد عدد برامج المفوضية على مناطق الحدود. وفي صدد الحلول الدائمة مثل الإدماج المحلي قامت حكومتها بإدماج ملتمسي اللجوء واللاجئين في النظام الاقتصادي الاجتماعي الفنزويلي وقدَّمت لهم العمل والصحة

والتعليم. ومؤخراً منحتهم الحق في الدخول في المعاملات البنكية وفتح حسابات في البنوك.

٥٧ - ويدعو ارتفاع أعداد اللاجئين والمشردين والأشخاص عديمي الجنسية في العالم إلى القلق. وأعادت تأكيدها على أن بلدان المنشأ تتحمل المسؤولية الأولى عن علاج الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة. وفي صدد النهج العنقودي المشترك بين الوكالات ينبغي أن تتضمن التقارير المقبلة معلومات أكثر تفصيلاً عن تقسيم العمل بين الوكالات والمعايير التي يستند إليها هذا التقسيم حتى تستطيع الدول الأعضاء رصد خطط ومسؤوليات كل منها بمزيد من الدقة.

٥٨ - **السيد براموديناي** (تايلند): أعاد تأكيد التزام حكومته بمبدأ العمل الإنساني وقال إنه يُعلّق أهمية كبرى على شراكته مع المفوضية التي تعززت عبر قرون من التعاون. وحسب تجربة بلده يجب أن يكون التعاون البنّاء والمخلص مع الحكومة المضيفة على أساس الثقة هو نقطة بداية أي جهد إنساني، مع بذل كل الجهود لعلاج الأسباب الجذرية للتشرد في بلدان المنشأ. وفي حين أن المساعدة الدولية إلى بلدان المنشأ قد تساعد على تحسين الحالة الإنسانية الفورية أو السكان المتأثرين فإن التعاون الإنمائي الدولي المتضافر وحده هو الذي يمكن أن يحقق تنمية مستدامة تؤدي إلى تحسين مصير الأعداد الأكبر من السكان في تلك البلدان. وفي الوقت نفسه، يقع على تلك البلدان مسؤولية إقامة بيئة تمكّن مواطنيها من البقاء في وطنهم. وفي حين أن الحل المفضّل عند التعامل مع مشكلة التشرد ينبغي أن يكون العودة الطوعية إلى الوطن بدلاً من إعادة التوطين، فإن المجتمع الدولي ينبغي أن يتقاسم المسؤولية عن إتاحة التوطين في بلدان ثالثة إذا لم تكن العودة إلى الوطن ممكنة. ومن المفارقات المحزنة أن البلدان النامية تتحمل النصيب الأكبر من عبء التشرد. وأخيراً، يجب أن تتكيف المنظمات مع التغيير ولذلك يرحّب وفده بالعملية الجارية للإصلاح الهيكلي والإداري. وهو يعتقد أن المفوضية ستخرج من هذه العملية كمنظمة أكثر فعالية وكفاءة.

٥٩ - **السيد باف** (المراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر): قال إن أعداداً كبيرة من المدنيين تُجتَثّ بوحشية من جذورها في الصراعات المعاصرة وتُضطر إلى الهرب من الخطر الناشئ عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي. وتقيّد القوانين جميع الأطراف في الصراع من دول وغير دول وهو ما يعني أن كثيراً من حالات التشرد والدمار التي تحدث ستنتفي لو أن كل القوات والمجموعات المسلحة امتثلت لهذه القوانين. ولكن الدول والسلطات الأخرى كثيراً ما تكون غير قادرة أو غير مستعدة للوفاء بمسؤوليتها في حماية المدنيين في الصراع المسلح، وعندئذ تتحوَّل الأوضاع لتصبح تحدياً يواجه المجتمع الدولي. وتبذل اللجنة الدولية للصليب الأحمر قصارى جهدها لمنع انتهاكات القانون الإنساني الدولي، ولكن العمل الإنساني وحده لا يمكن أن يكفل الحماية الشاملة للسكان المتأثرين. وخلق بيئة تساعد على زيادة الحماية الفعّالة يتطلب مجموعة من الإجراءات التكميلية في ميادين متنوعة، بما فيها المجالات القضائية والسياسية والاقتصادية، وأحياناً المجالات الأمنية والعسكرية.

٦٠ - وترحّب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتعزيز الوعي بمحنة المشردين داخلياً، ولكنها تحذِّر من التركيز عليهم على حساب الفئات الأخرى من الضحايا. وهي تنظر بعين الحذر إلى تصنيف الضحايا إلى فئات تفضيلية. فقد يُفتَرض على سبيل المثال أن المشردين داخلياً هم أكثر الفئات تضرراً في أي نزاع مسلح، ولكن غير القادرين على الرحيل، مثل كبار السن أو المعوقين أو الجرحى، قد يواجهون أحياناً حالة أكثر سوءاً إلى حد بعيد. ويتطلب الأمر مزيداً من الاهتمام أيضاً بأسباب التشرد من أجل تجنب تقويض الجهود الوقائية.

٦١ - وتقدِّر اللجنة الدولية العلاقة القائمة منذ زمن طويل مع المفوضية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وتطالب الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف بمضاعفة جهودها للامتثال للقانون الإنساني الدولي وغيره من مجموعات القوانين وتعزيز الامتثال لها مع كفالة الحماية الفعّالة للمدنيين المتأثرين بالعنف المسلّح.

٦٢ - **السيد شولتز** (المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن تقرير المفوض السامي (A/62/12) يقدِّم تقييماً مؤلماً عن الحالة الجارية للاجئين والمشردين. وبالفعل تدعم مبادئ الحماية الدولية جميع التدخلات الإنسانية لصالح اللاجئين والمشردين الذين تتزايد أعدادهم وتشتد حدة تعرّضهم للأخطار. ولا يكفي أن تعلن الحكومات الوطنية التزامها بهذه المبادئ إذ يجب عليها أن تنشرها وتطبقها على الصعيد الميداني.

٦٣ - ويجب تقديم الحماية والمساعدة في جميع الظروف ويهتم الاتحاد الدولي اهتماماً نشطاً بجهود الأمم المتحدة لمنع الاستغلال الجنسي والعنف القائم على أساس جنساني. وقد اتخذ الاتحاد الدولي خطوات لكفالة تدريب موظفيه الميدانيين تدريباً جيداً وأقام بالفعل آليات لكفالة فعالية تقديم التقارير وأعمال الرصد والتحقيقات.

٦٤ - ويقدِّم الاتحاد الدولي مجموعة شاملة من تدابير الصحة الجوهرية لجميع النساء والأطفال المحتاجين بهدف تمكين إتاحة الحياة الكريمة للمشردين وغيرهم ممن يعيشون في حالات الضعف. وتم إدراج توقّعات الأمومة الآمنة والرعاية الصحية الإنجابية الأساسية في صلب برامج الطوارئ. وفي هذا السياق رحّب بجهود المفوض السامي لإقامة نظام موحّد لإدارة المعلومات عن العنف الجنسي والجنساني. وستناقَش هذه القضايا في المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي سيُعقَد في جنيف في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك في إطار مناقشة أوسع للعواقب الإنسانية للهجرة الدولية. والاتحاد الدولي غير مثقل بقضايا المركز القانوني في نهجه للتعامل مع الضعف وليس مضطراً للتمييز بين اللاجئين والمشردين والأشخاص الآخرين المتأثرين بالهجرة. ولذلك فإنه يرحّب بالتركيز الجديد للمفوضية على الصلة بين الهجرة واللجوء. وبالتأكيد هناك ضرورة لمعالجة التدفقات المختلطَة والتأكد من أن أشكال الاختلاط الشائعة الآن لا تؤدي إلى حرمان الأشخاص من حقوقهم أو فرصهم عند التماس إصلاح حياتهم المدمَّرة.

٦٥ - ويقدّر الاتحاد الدولي دعوة المفوض السامي للمشاركة في الحوار القادم عن تحديات الحماية إلى جانب عدة جمعيات وطنية تتمتع بخبرة ميدانية قيّمة يمكن تقاسمها. وقد كان انعقاد المؤتمر الدولي لمعالجة الاحتياجات الإنسانية للاجئين والمشردين داخلياً في العراق وفي البلدان المجاورة، الذي عُقِد في جنيف في نيسان/أبريل، يمثل عودة مطلوبة، وإن كانت متأخرة، إلى الاهتمام بملايين الأشخاص الذين تحولت حياتهم الآن إلى أنقاض. ويتطلب الأمر بذل الكثير لاستعادة كرامتهم ويستطيع المفوض السامي أن يعتمد على دعم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في هذا الجهد.

٦٦ - **السيدة جبره - إغزيبهر** (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)): قالت إن أكبر تركيز من السكان المتأثرين في الحالات الإنسانية يعيشون أو كانوا يعيشون في مستوطنات حضرية. وتؤدي الأزمات الطبيعية والأزمات من نصع الإنسان إما إلى تشريد السكان الحضريين أو ترغم الأسر الريفية على الانتقال إلى المدن بحثاً عن الأمن وإمكانات العيش، وهو بحث لا طائل منه في كثير من الأحيان. وفي كل سنة يفقد آلاف من المشردين واللاجئين حقوقهم في السكن والأرض والممتلكات بسبب الصراعات أو الكوارث، وذلك بالإضافة إلى أشكال أخرى

من الخسائر. ويقع على الحكومات الوطنية والمحلية مسؤولية تخطيط المأوى وتنظيمه وإدارته وضمان الحيازة، وهي تشكّل عناصر أساسية في المستوطنات البشرية. وأثناء الأزمات تتأثر هذه المسؤولية إلى أكبر درجة، ويمكن، للمفارقة، أن تتحقق أكبر المكاسب الإنمائية المحتملة في أقصر وقت ممكن.

٦٧ - ورغم أن موئل الأمم المتحدة ليس بحد ذاته وكالة إنسانية فإنه يعمل بالتعاون مع هذه الوكالات الإنسانية ويساعد على رفع الاستثمارات قصيرة الأجل في خدمات الطوارئ لتتحول إلى مكسب إنمائي أطول أجلاً. والإخفاق في التصرّف الفوري والشامل بشأن قضايا مثل الإسكان والأرض وحل منازعات الملكية يؤدي في كثير من الأحيان إلى تجدد الصراع بعد عودة الأشخاص إلى أماكن المنشأ كما اتضح في عدة أماكن منها جنوب السودان وتيمور الشرقية. وتسجيل واستعادة حقوق السكن والأرض والممتلكات ليس مجرد مسألة من مسائل الحماية إذ أنه شرط أساسي لبناء سلام مستدام من خلال بث الحياة في الأنشطة الاقتصادية وتعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار في الأجل الطويل.

٦٨ - وقد تبيَّن أن توفير مجموعة من خيارات مأوى الطوارئ في الموقع من غير الخيام يتسم بالفعالية في حماية حقوق السكن والأرض والممتلكات، مع إعطاء الناجين من الكوارث فرصة للمشاركة البنّاءة وإعادة بناء ثقتهم بنفسهم. ويفضّل كثير من الناس الحصول على ''مجموعة المأوى'' لمساعدتهم في استعادة أجزاء المباني المعطوبة وإنشاء مأوى الطوارئ الخاص بهم من الأنقاض، في حين يختار آخرون المشاركة في الأعمال المجتمعية للتنظيف وإعادة البناء. وحجر الزاوية في مشاركة موئل الأمم المتحدة في الفترة المباشرة بعد الأزمات يتمثل في تقييم نُهُج بديلة وانتقالية حسب السياق الثقافي للتعامل مع المأوى.

٦٩ - وقد ظل موئل الأمم المتحدة يقود الجهود المبذولة لإعداد أدوات حقوقية بشأن السكن والأرض والممتلكات وآليات لاستعادة الممتلكات وحقوق حيازة الأرض والأنظمة العرفية القانونية على السواء. وفي عناقيد مأوى الطوارئ للإنعاش المبكّر يجري العمل في الدعم الميداني وإنتاج مجموعة من الأدوات ومواد التدريب والإشراف على المأوى والأنشطة المتصلة بالأرض. ويشارك الموئل بصفته عضواً في اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية في أفرقة العمل الخاصة التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وفي الحوار الدائر بشأن الأولويات الموضوعية في مجالات الإصلاح الإنساني وتخفيف مخاطر الكوارث وتعزيز الأفرقة القطرية الإنسانية. ويقوم أيضاً بتنفيذ منهجيات وبرامج رائدة وبعثات للتقييم والتقدير وبرامج للتعاون التقني في ٢٩ بلداً. وتمشياً مع تزايد عدد وتعقُّد حالات الطوارئ يعمل في الموئل في الوقت الحاضر أكثر من ٥٥٠ موظفاً في أفغانستان وباكستان والسودان والصومال والعراق وليبريا وموزامبيق وغيرها من الأماكن. وقد شارك أيضاً في تقييمات مشتركة بين الوكالات مثل بعثة التقييم المشتركة لدارفور، التي تمخَّضت عن برنامج مشتَرك جديد لتعزيز السلام من خلال عمليات الانتعاش. وعموماً استجاب الموئل طوال العقد الماضي للاحتياجات الإنسانية واحتياجات المأوى في ٣٥ بلداً للمساعدة على إقامة الأوضاع اللازمة للعودة وإعادة الإدماج.

٧٠ - **السيد دال أوليو** (المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): قال إن الحفاظ على الحماية الدولية في بيئة تتسم بتزايد أهمية التدفقات السكانية المختلطة ونمو الوعي بتعقُّد تنقلات السكان يمثل تحدياً معقّداً. ويجب من الآن فصاعداً النظر إلى الأفكار التقليدية عن الهجرة ''الطوعية'' و ''القسرية'' في سياق التنقل لأغراض مجموعة أوسع من الأسباب المتشابكة وهي أسباب اقتصادية وسياسية معاً.

٧١ - والعالم يتغيَّر الآن، وكذلك تتغيّر طرائق التعاون بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة. ولا تزال إعادة التوطين في بلدان ثالثة والعودة الطوعية إلى الوطن تشكلان جانباً كبيراً من هذا التعاون ولكن يجري بصورة متزايدة الجمع بينها وبين مشاريع جديدة استجابة لحالات لم تكن متوقعّة في عام ١٩٥١، مثل تقديم المساعدة إلى المشردين داخلياً، وتقديم المعونة لضحايا التشرد نتيجة تغيُّر المناخ وتطوير القدرات الحكومية للتعامل مع تدفقات السكان المختلطة. ولمعالجة هذه الجوانب تجددت المشاورات السنوية بين المفوضية والمنظمة على مستوى المدير التنفيذي. واشتملت المناقشات التي وُضعت مؤخراً على بساط البحث موضوعات النهج العنقودي والتعاون في إطار الفريق العالمي المعني بالهجرة، وهو آلية تبشر بالخير وضعت من أجل تجميع الشركاء الحكوميين الدوليين على صعيدي السياسات العامة والتشغيل ومن أجل دعم المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

٧٢ - وشاركت المنظمة بنشاط، بصفتها مشاركاً نشطاً في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، في صياغة وتنفيذ النهج العنقودي. وكانت المنظمة هي قائدة المجموعة العالمية في تنسيق المخيمات وإدارتها في حالات المشردين داخلياً نتيجة الكوارث الطبيعية، في حين كانت المفوضية هي القائدة المناظرة في حالات التشرد الناشئة عن الصراعات. ولتجنُّب التداخل وزيادة الفعالية واستغلال نقاط التآزر اتفقت المفوضية والمنظمة على نهج موحّد بقيادة مشتركة للمداولات العنقودية على الصعيد العالمي وعلى إنشاء أمانة افتراضية مشتركة. وشملت الشراكة بينهما أيضاً ثماني عمليات تدريبية ميدانية مشتركة في العام الماضي.

٧٣ - وقبل كل ذلك يجمع العمل اليومي بين المفوضية والمنظمة على الصعيد البرنامجي في مبادرات واستجابات إنسانية لا حصر لها. وفي الواقع تنعقد في جزر كايمان في الوقت الحاضر حلقة دراسية إقليمية مشتركة عن بناء القدرات لإدارة الهجرة في منطقة الكاريبي، مع التركيز بصورة خاصة على التعاون في إدارة تدفقات الهجرة المختلطة في إطار يستند إلى حقوق الإنسان. وتتطلع المنظمة إلى بناء علاقة عمل أشد قوة من ذلك مع المفوضية من أجل تعزيز التعاون في مجالات الاهتمام المشترك وزيادة حماية اللاجئين في السياق الأوسع للهجرة.

٧٤ - **السيد بوشعره** (المغرب): تحدث ممارساً حق الردّ فقال إن وفده لم يقدّم سوى تعليقات عامة عن البند، في حين أن ممثلة الجزائر أشارت إلى حالة اللاجئين الخاصة في منطقة تندوف بالجزائر مدّعية أن مستقبلهم يتوقف على التوصل إلى حل سياسي. وبالتأكيد عندما يتطلب الأمر تقديم المساعدة إلى المحتاجين تكون المسألة ببساطة هي احترام الولاية غير السياسية للمفوضية وتنفيذ الاستنتاجات ذات الصلة للجنة التنفيذية وقرارات الجمعية العامة التي كررت بوضوح تأكيدها على أن العودة الطوعية للاجئين إلى الوطن يجب ألاّ تكون سياسية. وإذا كانت ممثلة الجزائر لديها مشكلة إزاء تقدير أعداد اللاجئين الصحراويين الذي وضعته المفوضية فلابد من إجراء تعداد جديد للاجئين. والسؤال الحقيقي هو لماذا لم يتم القيام بهذا التعداد منذ ١٩٧٥.

٧٥ - **السيدة عبد الحق** (الجزائر): تكلمت ممارسة حق الرّد فقالت إن حماية اللاجئين هي بالفعل موضوع غير سياسي ولكن إجراء تعداد للاجئين الصحراويين عنصر حيوي في أي تسوية لمسألة الصحراء الغربية. ولو لم تقم المفوضية وصندوق الأغذية العالمي بإجراء تعدادهما الخاص لما خفَّضا مساعدتهما إلى اللاجئين بمقدار النصف. وفي الواقع قامت لجنة تحديد الهوية، بموجب خطة التسوية التي وقّعت عليها حكومة المغرب وجبهة البوليساريو، بتحديد هوية ١٥٥ ٤٣٠ لاجئاً في عام ٢٠٠٠. وقد ارتفع هذا الرقم الآن إلى ٠٠٠ ١٦٥ لاجئ.

٧٦ - **السيد بوشعره** (المغرب): تكلم ممارساً لحق الرّد فقال إن الخلاف على الأرقام بدأ يأخذ أبعاداً عبثية. فمنذ عام ١٩٧٥ منعت حكومة الجزائر المفوضية من إجراء تعداد للاجئين وظلت الحالة الإنسانية متجمدة. وفكرة ممثلة الجزائر عن الجانب الديمغرافي فكرة غريبة. فإذا كان لنا أن نصدّق رقم ٠٠٠ ١٦٥ فلابد وأنه لم تحدث أي حالات وفاة بين اللاجئين أو حالات ولادة أو مغادرة منذ عام ١٩٧٥.

٧٧ - **السيدة عبد الحق** (الجزائر): تحدثت ممارسة حق الردّ فأكدت مرة أخرى أن حالة اللاجئين الصحراويين لا تنفصم عن عملية السلام في المنطقة. ومنذ عام ١٩٧٥ اعتمد المجتمع الدولي عدة قرارات تطالب بإجراء استفتاء ولكن لم يحدث أي شيء. وحسب الأرقام التي يبدو أن المفوضية وصندوق الأغذية العالمي قد استندا إليها في قرارهما بتخفيض مساعدتهما إلى النصف فلابد وأن نصف اللاجئين قد ماتو ولا بد وأنه لم تحدث أي حالات ولادة أخرى. ويعترض وفدها على هذه الأرقام ويأمل أن تؤدّي المفاوضات التي تجري بقيادة الأمم المتحدة إلى حلّ يسمح بتعداد اللاجئين الصحراويين ويسمح بممارسة حقهم في تقرير المصير على النحو الواجب.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.